27

دراسات استراتيجية

صالح محمود القاسم

الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989



ت للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط

خلال الفترة 1945 - 1989

صالح محمود القاسم

العدد -27-

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1999

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 722776 - 9712+
فاكس: 769944 - 9712+

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: ما هي علاقة الديمقراطية بالحروب التي نشبت بين دول الشرق الأوسط من عام 1945 وحتى عام 1989؟

فمن المعروف أن دول الشرق الأوسط قد خاضت أكثر من حرب، وأن بعض هذه الحروب حدثت فيما بينها خلال تلك الفترة: كحرب فلسطين عام 1948، وحرب قناة السويس عام 1956، وحرب حزيران/ يونيو 1967، وحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وأزمة الخليج الأولى (الحرب العراقية - الإيرانية) عام 1980 (1).

وقد حدثت بعض الحروب بين دول من الشرق الأوسط ودول من خارج الشرق الأوسط، كحرب باكستان والهند خلال الفترة 1965 - 1971، وحرب الصومال وأثيوبيا عام 1977 (2).

وعن أسباب هذه الحروب، فإن الباحثين يرجعونها إلى عوامل مختلفة؛ أبرزها النزاع الحدودي، كحرب كشمير، وحرب تشرين الأول/ أكتوبر، وأزمة الخليج الأولى. وبعضهم يرجعونها إلى عوامل وحدوية، أو الرغبة في الاستقلال، كالحرب الهندية - الباكستانية حول استقلال بنجلاديش، أو حرب أوجادين حول ضم أوجادين إلى الصومال، وبعض هذه الحروب يعزونها إلى أسباب إثنية كالحرب القبرصية - التركية(3)، وهو ما يوضحه الجدول (1).

الجدول (1)

حروب الشرق الأوسط

اسم الحرب	تاريخ وقوعها	السبب الرئيسي
حرب فلسطين	1948	وجود إسرائيل والصراعات الحدودية
حرب قناة السويس	1956	تأميم قناة السويس
حرب كشمير	1965	صراعات حدودية وطائفية
حرب حزيران/ يونيو	1967	وجود إسرائيل والصراعات الحدودية
الحرب الهندية ـ الباكستانية	1971	استقلال بنجلاديش
حرب تشرين الأول/ أكتوبر	1973	وجود إسرائيل والصراعات الحدودية
الحرب القبرصية	1974	حالة الإثنية التركية في قبرص
حرب أوجادين	1977	ضم إقليم أوجادين
الحرب العراقية ـ الإيرانية	1980	صراعات حدودية حول شط العرب

وبالنسبة إلى الحروب العربية ـ الإسرائيلية، فإذا كان بعض الكتاب المتحيزين يشيرون فقط إلى النزاع الحدودي[4]، وكأن إسرائيل دولة أصيلة، فإن باحثين آخرين يعزونها إلى أطماع الصهاينة في فلسطين وصدمة العرب من إنشاء إسرائيل، وهو الصواب[5]؛ لأن إسرائيل وكما هو معروف كيان صهيوني أقيم في المنطقة العربية لتحقيق الدولة القومية لليهود من جهة، ولخدمة المصالح الاستعمارية من جهة ثانية بذرائع تاريخية مزيفة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كانت هناك أسباب مختلفة للحروب في منطقة الشرق الأوسط؛ كالرغبة في السيطرة مثلاً، أو الهيمنة، أو زيادة القوة، فالدراسات السابقة التي تناولت موضوع الديمقراطية والحرب أشارت فقط إلى بعض الحالات؛ كالحرب القبرصية ـ التركية عام 1974، والحرب الهندية ـ الباكستانية عام 1971 [6]. ونعتقد أنه لا توجد دراسة

مستقلة خصصت لدراسة علاقة الديمقراطية بالحرب في دول الشرق الأوسط، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، وبخاصة أن الدراسات المتعلقة بالحروب في الشرق الأوسط ركزت في معظمها على الحرب كعامل مستقل، أو الإنفاق العسكري، أو التنمية. . . الخ.

ومن الجدير بالذكر أن اختياري للديمقراطية كعامل مستقل في دراسة الحروب في الشرق الأوسط ليس بسبب قلة الدراسات كما أسلفنا، ولكن لأن العالم آخذ في التحول إلى الديمقراطية بشكل لافت للنظر. فالباحث شن (Shin) يشير إلى أن عدد الأنظمة السياسية الديمقراطية في العالم قد ازداد منذ عام 1972 من 44 نظاماً إلى 107أنظمة في عام 1994، ومن بين 187 دولة في وقتنا الراهن، هناك أكثر من 58٪ منها تبنت نظام الحكم الديمقراطي[7].

ويمكن القول إن هناك 36 دولة أخرى تمر بمراحل انتقالية متفاوتة نحو النظام الديمقراطي[8]، وقد لفت ذلك انتباه الباحثين ومتخذي القرار على حد سواء، وبالفعل أخذت الدراسات المتعلقة بالديمقراطية تظهر بكثرة في مختلف الموضوعات؛ ومنها علاقة الديمقراطية بالحرب، إلا أن هذه الدراسات لم تتناول الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط كحالة وبشكل مستقل، وهو ما أهدف إليه في بحثي هذا معتمداً على أفكار أشهر الباحثين الذين كتبوا في هذا المجال؛ من أمثال ديكسون (Dixon)، وروميل (Rummel)، ودويل (Michael Doyle)، وجاك ليفي (Jack Levi)، وزيف ماعوز (Zeev Maoz)، وروسيت (Russet)، وبوينو دي مسكيتا (Bueno de Mesquita)، والتي وردت في دراسات مختلفة أعرض بعضاً منها[9].

أما بالنسبة إلى الحرب واختياري لها كعامل تابع؛ فذلك لأن الحرب أصبحت موضوعاً يشغل أذهان المسؤولين والمفكرين في شتى أنحاء العالم؛ لما يحيط بها من أخطار، وما تفتحت عنها من آفاق هائلة تحتشد فيها الآمال وتزحمها الأخطار والمخاوف بسبب ما توصل إليه الإنسان من إنجازات علمية عظيمة؛ جعلته قادراً على قهر الطبيعة، بل ومكنته من امتلاك القدرة على إبادة الجنس البشري إذا أراد[10].

ولذلك فإن دراسة الحرب بشكل عام - والحروب بين دول الشرق الأوسط بشكل خاص - هي محاولة للوقوف على أسبابها الحقيقية ومحاولة للتخلص من آثارها، فتجنب وقوعها في المستقبل أمر حيوي ومهم لتوجيه الطاقات نحو التنمية ورفاهية الإنسان، بدلاً من هدرها بالقتل والدمار والتخريب.

الدراسات السابقة

إن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على ظاهرتين؛ أولاهما: أن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضاً، انطلاقاً من نتائج الدراسات التي توصلت إلى أنه لم تحدث حرب بين دولتين ديمقراطيتين منذ عام 1789، ومن هؤلاء ودرو ويلسون (Woodrow Wilson)، وشومبيتر (Schumpeter)، وكانت (Kant) [11]. فديكسون (Dixon) مثلاً يقول: بأنه نادراً ما حدثت حرب بين دولتين ديمقراطيتين[12]، ويشير ماعوز إلى أن الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضاً[13].

وثانيتهما: ترى بأنه لا توجد علاقة بين نظام الحكم والتورط في الحرب، وأكثر الآراء شهرة في هذا المجال ما يقوله مايكل دويل الذي يضيف أيضاً بأن العلاقات المتبادلة التي تزيد في فرص السلام بين المجتمعات الليبرالية، يمكن أن تزيد في النزاعات بين المجتمعات الليبرالية وغير الليبرالية[14].

ومن الدراسات الأخرى المتعلقة بالموضوع والتي تمكنا من الاطلاع عليها ما يلي:

ما كتبه شفيلر (Schweller) الذي يفترض بأن النظام السياسي هو الذي يعطي تنبؤات أكثر تحديداً لمخرجات القوة، سواء كان هذا النظام ديمقراطياً أو غير ديمقراطي، ولكي يُثبت صحة فرضيته هذه فإنه يدرس القوى العظمى خلال الفترة 1965 ـ 1995، ويصل إلى نتيجة مفادها أن الدول الديمقراطية لا تحارب مثيلتها، ويضرب أمثلة على فرنسا وروسيا، على أساس أن فرنسا لم تتورط في الحرب بعد عام 1945، لأنها - من وجهة نظره ووفق المقاييس التي استخدمها في بحثه - كانت ديمقراطية، وروسيا على أساس أنها اتخذت إجراءات حرب وقائية ضد توحيد ألمانيا[15] لأنها لم تكن ديمقراطية.

أما كاكوفيتس (Kacowicz) [16] فإن دراسته للنظام الدولي حول ما إذا كانت الدول الديمقراطية هي التي تقف وراء السلام في مناطقها أم لا، فإنه يصل إلى نتيجة مفادها بأن الدول الديمقراطية ليست وحدها التي يمكن أن تصنع الأمن والاستقرار فيما بينها، وإنه من حيث المنطق، يمكن للدول غير الديمقراطية أيضاً أن تصنع علاقات سلام فيما بينها، وكذلك يمكن أن تصنع السلام فيما بينها وبين الدول الديمقراطية.

أما الباحثة جوان جوا (Joanne Gowa) [17] فإنه لدى اختبارها فرضية: أن الدول الديمقراطية نادراً ما تحارب بعضها بعضاً كما يقول ديكسون (Dixon)، فإنها تتوصل إلى نتيجة مفادها أن المصالح التي قد تؤدي إلى سلام بين الدول الديمقراطية يمكن أيضاً أن تؤدي إلى سلام بين الدول غير الديمقراطية.

كما وضع جيجرز وجور (Jaggers & Gurr) (J.G) بعد أن درسا 161 دولة خلال الفترة 1946 ـ 1994 أسساً لقياس الديمقراطية وفق نموذج (Polity III) المعدل عن نموذج قياس الديمقراطية في (Polity II)، حيث يعطيان عشر نقاط للدولة الديمقراطية، وعشر نقاط للدولة غير الديمقراطية وفق توافر عناصر معينة (انظر الملحق رقم 1)، وذلك لدراسة التحولات الديمقراطية في الدول الـ 16 خلال فترة دراستهما[18].

ومن الدراسات السابقة الأخرى المتعلقة بالموضوع ما كتبه صمويل هنتنجتون (Samuel Huntington) بعنوان الموجة الديمقراطية الثالثة[19]، الذي يفترض أن العالم يتجه نحو ثورة ديمقراطية آخذة في الانتشار لتبلغ أنحاء العالم، ويصل إلى نتيجة مؤداها أن الديمقراطية هي أقل أشكال الحكم سوءاً بالنسبة إلى المجتمع أو بالنسبة إلى الحكام.

وأما وليم دومك (William Domke) [20] فيجري مقارنة بين الدول التي تقوم بينها مبادلات تجارية واسعة، وبين تلك الدول التي تقل بينها المبادلات التجارية خلال الفترة 1871 ـ 1975، ويصل إلى نتيجة مؤداها: أنه من الممكن القضاء على الحروب بزيادة مستويات التنمية الاقتصادية، أو بتكثيف الاعتماد المتبادل بين الدول، منطلقاً من الفرضية التي تقول: إن

تنامي التجارة الخارجية للدول يخلق جماعات مصالح قوية في هذه الدول يكون لديها الرغبة في تجنب الحرب.

وهناك دراسة لأمين هويدي[21]، وإن كانت ليست على صلة قريبة جداً من موضوعنا، لكن نذكرها على اعتبار أن الإنفاق العسكري المتزايد له علاقة بالديمقراطية، من حيث صدور قراره أحياناً عن المجالس النيابية أو بضغط من الأحزاب أو الرأي العام. . . الخ، إذ يرجع هويدي في دراسته هذه عدم الاستقرار في الشرق الأوسط إلى مصدر عالمي هو الإنفاق العسكري، الذي يهدد من وجهة نظره كلاً من الديمقراطية والتنمية، وأن تناقض القانون الدولي، وشراهة الدول العظمى، بالإضافة إلى وجود إسرائيل وكيلاً للدول العظمى يساعد على ذلك.

هذه أبرز الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها، والتي لها علاقة بالموضوع. وكما نلاحظ فإنها في معظمها ركزت على علاقة الديمقراطية بالحرب، باستثناء دراسة دومك التي ربطت بين الحرب والاقتصاد أو التبادل التجاري، ودراسة هويدي التي ركزت على الإنفاق العسكري بصفته عاملاً مستقلاً.

لقد ركزت الدراسات السابقة - كما نلاحظ - على سلوك الدول الديمقراطية التي كانت نادراً ما تذهب إلى الحرب، أو أنها لا يحارب بعضها بعضاً، ولم تتعرض لحالات من الشرق الأوسط على نحو مستقل، وهو ما سنحاوله في هذه الدراسة. وإذا كانت هذه الدراسة تركز على دول الشرق الأوسط وفق المفهوم الإجرائي للشرق الأوسط الذي نعتمده هنا، فإنها تقف من جميع فرضيات الدراسات السابقة، موقف المستفيد

والمقارن، وبخاصة الفرضيات والاتجاهات الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع، وكما سيأتي تالياً.

ولهذا يشتمل البحث على الفرضية، وتحديد المفاهيم إجرائياً، وعينة الدراسة، ومن ثم طرق اختبار الفرضية، وتحليلاتها ونتائجها.

فرضية الدراسة

تشير الدراسات السابقة التي ذكرنا بعضها أن معظم الباحثين قد ركزوا على الاتجاهات والأفكار الرئيسية التالية:

1. إن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضاً.
2. إن نظام الحكم ليس له علاقة بالتورط في الحرب.
3. إضافة إلى الفرضية القائلة بأن تنامي التجارة الخارجية قد يخلق جماعات مصالح لديها الرغبة في تجنب الحرب.

أما دراستنا هذه فإنها تحاول أن تختبر الفرضية التالية:

«إن الديمقراطية، أو غياب الديمقراطية عن أنظمة الحكم في دول الشرق الأوسط قد تكون له علاقة بالحروب التي تورطت فيها هذه الدول خلال الفترة 1945 ـ 1989».

ولكي نختبر ذلك لابد من تحديد المفاهيم المستخدمة من ناحية إجرائية، وتحديد العينة قبل إجراء الفحص أو الاختبار.

أولاً: مفاهيم وتعريفات إجرائية

مفهوم الديمقراطية

هناك تعريفات مختلفة للديمقراطية، وليس من أهداف البحث حصرها، ولكن سيكون تركيزنا على الجوانب الإجرائية، فهنتنجتون مثلاً يقول بأن تعريف شومبيتر هو أنسب تعريف إجرائي للديمقراطية؛ على أساس أنها تعني اتخاذ القرارات السياسية من خلال تدابير من قبل مؤسسات اكتسب الأفراد فيها سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات[22]، أو أنها نظام تتنافس فيه النخب السياسية للحصول على حق الكلام[23].

أما روبرت ويسون (Robert Wesson) فإنه يلجأ إلى التفريق ما بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، وذلك بتعريف الدولة الديمقراطية بأنها: دولة ذات نظم تعتمد على حرية الانتخابات وعدالتها، وأفرادها يتمتعون بحرية التعبير عن حقوقهم، ويتشككون إذا ما سمعوا صباحاً أن حكوماتهم قد انُتزعت بشكل انقلابي.

وفي دراستنا هذه فإن الديمقراطية تعني توافر العناصر التالية[24]:

أولاً: مؤسسات يستطيع المواطنون من خلالها التعبير بفاعلية ودون عنف عن بدائل للقادة وسياساتهم.

ثانياً: قيود دستورية على السلطة التنفيذية.

ثالثاً: ضمانات لجميع المواطنين لممارسة الحياة السياسية[25]، أو بمعنى آخر ضمان مشاركة أفراد الشعب كافة في القرارات التي تتعلق بحياتهم اليومية وبمستقبلهم[26].

ولا نعني بالديمقراطية هنا: ذاك الجهاز الذي يصنع الحرب. ولكن حين نتكلم عن الديمقراطية وعلاقتها بالحرب، فإننا نقصد بها تلك القرارات التي تخرج بآلية ديمقراطية عن طريق أجهزة ديمقراطية مختلفة كمجلس النواب، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط... الخ[27]، والديمقراطية هنا هي التي تحدد أو تقرر اتجاه الأغلبية سواء نحو الحرب أو السلم.

وما تجب الإشارة إليه أيضاً أن وصف نظام ما بالديمقراطي لا يعني أن ذلك النظام يعمل حقيقة لصالح الشعب، فهناك العديد من المفكرين الذين يعتبرون الهيئات التمثيلية (المنتخبة) غير معصومة، وأن التلويح لها بالمال والسلطة قد يجعل أعضاء هذه الهيئات يعملون لصالح النخب، وليس لصالح الشعب. ومن ثم فإن تركيز بعض علماء السياسة على وسائل مثل الانتخاب أو حتى الاستفتاء، واعتبارها وسائل تضمن تحقيق الديمقراطية هو توجه مرفوض من جانب كثير من المفكرين الآخرين، الذين يؤكدون أن هذه الوسائل قد تضمن أن يختار الشعب حكاماً، ولكنها لا تضمن له أن يختار سياسات. بل إن بعض علماء السياسة أكدوا أن هذه الديمقراطيات التمثيلية هي نظام يخفي نظاماً (أوليجاركياً) خلف واجهة الديمقراطية البراقة، وأننا يجب ألا نغفل عن هذه الحقيقة، وذلك برؤيتنا للمناصب القيادية التي يتولاها أفراد يتغيرون بين الحين والآخر[28].

مفهوم الحرب

الحرب باختصار هي استخدام القوة لإجبار العدو على تنفيذ رغبتنا[29]، وثمة تعريفات متعددة للحرب لا يتسع المجال لذكرها؛ فمانسفيلد (Mansfield) في معرض إجابته عن سؤال: ما الحرب؟

يستعرض تعريفات كل من رايت (Wright) الذي يعرف الحرب بأنها التي يشترك فيها أكثر من 5000 جندي بصرف النظر عن نوع الحرب إن كانت مدنية أو دولية أو عسكرية أو إمبريالية، المهم أن تكون حرباً بين دول. أما ريتشاردسون (Richardson)، فإنه يحدد المقصود بالحرب بقوله إنها التي تتضمن خسائر في الأرواح بين العسكريين أو المدنيين[30]، وبالنسبة إلى سمول وسينجر (Small & Singer) فالحرب من وجهة نظرهما هي التي يقتل فيها على الأقل ألف جندي، أو التي تشترك فيها الدولة بألف جندي، أو التي يموت فيها أكثر من ألف جندي في السنة[31].

وبناء على مقياسهما هذا، فقد وجد أن عدد الحروب التي وقعت في العالم خلال الفترة 1816 - 1982 هو 61 حرباً فقط؛ وهي القائمة التي اخترنا منها الحروب المتعلقة بالشرق الأوسط، التي سبق وأوضحناها في الجدول رقم (1).

ولعل من المفيد ذكره هنا أن سمول وسينجر اعتمدا لدى محاولتهما تحديد عدد القتلى لمعرفة عدد الحروب التي وقعت في العالم، على البيانات المنشورة في إحصائية المسح الاستراتيجي (Strategic Survey) التي يصدرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن. وقد نشرا دراستهما تحت عنوان *(The Wages of War)* عام 1972، ثم عدلاها عام 1982 بدراسة أخرى تحت عنوان *(Resort to Arms)*[32].

وسوف نعتمد في هذه الدراسة على تعريف جاك ليفي للحرب بأنها نزاع مسلح حقيقي بين جيوش نظامية لوحدات سياسية مستقلة[33]، آخذين

بالاعتبار وجهة نظر سمول وسينجر فيما يتعلق بعدد القتلى . وبناء عليه يكون تعريفنا للحرب كما يلي : هي النزاعات المسلحة التي حدثت بين الجيوش النظامية لدول الشرق الأوسط وسقط فيها ما يزيد على ألف قتيل في السنة . وحروب الشرق الأوسط موضوع الدراسة وردت جميعها ضمن قائمة سمول وسينجر كما أسلفنا .

مفهوم الشرق الأوسط

إن هذا المفهوم لا ينصرف إلى منطقة جغرافية محددة ، فهو مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه من جانب قوى خارجية ، ويثير التساؤل عن ماهية المرجعية التي على أساسها يُنعت بهذه الصفة ، أو بعبارة أخرى بالنسبة إلى من هو شرق " أوسط " ، ومع أي منطقة جغرافية أخرى يرتبط؟ ومن الواضح أن المرجعية هنا هي الغرب ، وتحديداً أوربا ، مما يجعل هذا المفهوم غير مرتبط حقيقة بالمنطقة ذاتها ، وإنما يرتبط بغيرها .

ويمكن القول بأنه لا يوجد اتفاق على حدود الشرق الأوسط ، وهو يختلف من باحث إلى آخر ؛ فجلال معوض[34] مثلاً يذكر في معرض إشارته إلى تطورات مفهوم الشرق الأوسط ، وظروف نشأة المصطلح ، بأن الشرق الأوسط يضم 18 قطراً من إيران شرقاً حتى مالطة غرباً ، ومن العراق وسوريا شمالاً حتى الحبشة وأرتيريا جنوباً ، وأن بريطانيا كانت وراء إنشاء هذه المنطقة لتنظيم وصول إمدادات السلع الأساسية إليها ، وتوفير المواد اللازمة للحلفاء أثناء الحرب . أما نورمان (Norman)[35] فإنه عندما يرسم خارطة للشرق الأوسط ، فإنه يذكر فيها الدول العربية فقط ، وإذا

استعرضنا التعريفات الأخرى للشرق الأوسط ، أو ما عناه الباحثون عند الحديث عنه ، فإننا سوف نجدها كثيرة ومختلفة ولا يتسع المجال لذكرها .

وفي دراستي هذه فإن الشرق الأوسط يعني الدول التي يعتمدها كتاب **«الشرق الأوسط»** *(Middle East Review)*[36] ، الذي يصدر سنوياً منذ عشرين عاماً ، وهي الدول العربية وإسرائيل وقبرص وتركيا وإيران وباكستان . واستبعدت الدول الأخرى قيرغيزيا وكازاخستان وتركمنستان وأوزبكستان ؛ لأنها ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، أي بعد عام 1989 ، ولا تدخل هذه السنوات ضمن الفترة التي تغطيها الدراسة .

عينة الدراسة

بالنسبة إلى الحروب فقد سبق وأشرنا إليها في الجدول (1) ، وبينا لاحقاً كيف ومن أين اخترناها؟ أما بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط فقد قمنا هنا بتقسيمها إلى مجموعتين (عينتين) :

المجموعة الأولى : عينة الاختبار أو الفحص ، وهي مجموعة الدول التي تورطت في الحرب ؛ وهي : إسرائيل ومصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان وباكستان وقبرص وتركيا والصومال وإيران (الجدول 2) .

المجموعة الثانية : العينة الضابطة ، وهي مجموعة الدول التي لم تتورط في الحروب وهي : دولة الإمارات العربية المتحدة وأفغانستان ودولة البحرين وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن الجنوبي واليمن الشمالي (الجدول 3) .

الجدول (2)

"عينة الفحص" الدول المشتركة بالحرب

سنة الحرب	اسم الحرب	الدول المتورطة فيها
1948	فلسطين	إسرائيل، مصر، الأردن، سوريا، لبنان
1956	قناة السويس	إسرائيل، مصر، بريطانيا، فرنسا
1965	كشمير	الهند، باكستان
1967	حزيران/ يونيو	إسرائيل، مصر، الأردن، لبنان، سوريا
1973	تشرين الأول/ أكتوبر	إسرائيل، مصر، سوريا
1974	قبرص	قبرص، تركيا
1977	أوجادين	الصومال، أثيوبيا
1980	أزمة الخليج الأولى	العراق، إيران

الجدول (3)

"العينة الضابطة" الدول غير المشتركة بالحرب

أفغانستان	دولة البحرين
تونس	الجزائر
المملكة العربية السعودية	دولة الإمارات العربية المتحدة
"اليمن الشمالي"	"اليمن الجنوبي"
السودان	موريتانيا
المغرب	ليبيا
دولة الكويت	دولة قطر
سلطنة عُمان	

الفترة الزمنية

تقتصر فترة الدراسة على المرحلة الممتدة من عام 1945 وحتى عام 1989، حيث شهد عام 1945 نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية مرحلة جديدة انتهت عام 1989، مع انهيار الاتحاد السوفيتي الذي تبعه بروز دول جديدة؛ هي: قيرغيزيا وكازاخستان وطاجكستان وتركمنستان وأوزبكستان، وقد استبعدتها من الدراسة بسبب اختلاف طبيعة الصراعات التي رافقت بروز هذه الدول.

اختبار الفروض

وقد تم اختبار الفروض كما يلي:

1. تحديد الحروب والدول المتورطة فيها، وتنظيم جدول بها، انظر الجدول (1).

2. صنفنا دول الشرق الأوسط المتورطة في الحرب وغير المتورطة في الحرب، فيما إذا كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، وفق مقياس جيجرز وجور (J.G)* لمعرفة درجة الديمقراطية في كل دولة، (انظر مقياس (J.G) في الملحق 1)، ووفق مقياس ويسون (Wesson) لمعرفة نمط الحكم، (انظر مقياس (Wesson) في الملحق 2). وكانت النتيجة كما في الجدول (4) [37].

* مقياس (Jaggers & Gurr) يعطي كل مظهر من مظاهر الديمقراطية علامة، وكل دولة تحصل على أكثر من خمس علامات من عشر تكون ديمقراطية (انظر الملحق 1) ومقياس (Wesson) ملحق (2) يصنف الدول وفقاً لما يلي: ديمقراطية مستقرة، وديمقراطية غير مستقرة، وديمقراطية مجتزأة. . .، راجع الملاحق أيضاً.

الجدول (4)

Wesson	(J.G)	الدول
ديمقراطية مستقرة	10	إسرائيل
ديمقراطية غير مستقرة	5	قبرص، الهند
ديمقراطية مجتزأة	4	لبنان، تركيا، باكستان
إخضاع محدود للفرد	1	الجزائر، مصر، إيران، الأردن، موريتانيا، المغرب، اليمن الشمالي، السودان، سوريا، تونس
حكم مطلق	0	أثيوبيا، الصومال، أفغانستان، العراق، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، عُمان، قطر، السعودية، "اليمن الجنوبي"

من الضروري التنبيه هنا إلى أن مقياس جيكرز وجور (J.G)، ومقياس ويسون (Wesson) هما فقط أداتا قياس لإعطاء مؤشرات على مدى توافر عناصر (مظاهر) الديمقراطية في الدولة؛ كالتنافس على المشاركة السياسية، وتنظيم المشاركة، توافر أحزاب سياسية، مجلس نواب . . . الخ (انظر المقاييس في الملحق).

ولا يعني توافر عنصر ما من الديمقراطية في دولة ما؛ كالانتخابات مثلاً أو الأحزاب السياسية . . . الخ، أن هذه الدولة ديمقراطية قطعاً؛ فهناك الكثير من الدول التي فيها أحزاب، وتشهد انتخابات، ولكنها في الوقت نفسه تعيش حالات من عدم الاستقرار والعنف السياسي قد تتسبب في سقوط عشرات الآلاف من المواطنين قتلى، فضلاً عن أن بعض الدول الديمقراطية فيها من الفساد السياسي* ما يجعل

* لمعرفة المزيد عن الفساد السياسي، انظر مثلاً: حمدي عبدالرحمن، **الفساد السياسي في أفريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993).

التنمية فيها مهمة مستحيلة. وإذا ما أخذنا إسرائيل مثالاً من حيث وجود أحزاب وانتخابات وتداول سلمي للسلطة فهي ديمقراطية وفق المفهوم الغربي (مقياس J.G)، ولكنها - كما تثبت مختلف وسائل الإعلام - تمارس أشد أنواع القمع في حق الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين؛ فضلاً عن أنها دولة احتلال أصلاً، وهذا بحد ذاته مخالف للقوانين والأعراف الدولية.

3. تفعيل هذه المفاهيم، وإجراء المقارنات بين عينة الفحص (الدول المتورطة في الحرب)، وبين العينة الضابطة (الدول غير المتورطة في الحرب)، وذلك من خلال دراسة ما يلي:

أ. علاقة طبيعة النظام السياسي بالسياسة الخارجية.

ب. طبيعة النظام السياسي للدول المتورطة بالحرب.

جـ. طبيعة النظام السياسي للدول غير المتورطة بالحرب.

ثانياً: علاقة طبيعة النظام السياسي بالسياسة الخارجية

قبل دراسة علاقة الديمقراطية بالحرب في الشرق الأوسط، من المهم توضيح علاقة طبيعة النظام السياسي بالسياسة الخارجية، على اعتبار أن الحرب هي مظهر من مظاهر السياسة الخارجية عند وقوعها:

إن هارولد لاسويل وأبراهام كابلان (Harold Lasswell & Abraham Kaplan) على سبيل المثال، يعرِّفان النظام السياسي بأنه النفوذ، وأصحاب

النفوذ على أساس مفهوم القوة[38]، أما جابرييل ألموند (Gabriel Almond) فيرى أن النظام السياسي هو مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة، التي تتضمن الاستخدام الفعلي، أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع، في سبيل تحقيق تكامل المجتمع وتكيفه على الصعيدين الداخلي والخارجي[39].

ويمكن القول من خلال التعريفين السابقين بأن النظام السياسي يعتبر جزءاً من نظام كلي هو النظام الاجتماعي، ويمكن القول أيضاً بأنه تلك الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية، وأن النظام السياسي هو إطار ينتظم فيه اتجاه القوى السياسية إسهاماً في العمل السياسي، وتترجم أهداف المجتمع وخلافاته ومنازعاته الناتجة عن الحسم العقائدي الذي يضفي الصفة الشرعية على القوة السياسية، ويحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة، تتمثل في المؤسسات السياسية التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع القرار السياسي المعبر عن آمال الأمة وطموحاتها.

وإذا سلمنا بالفرضية التالية: أن النظام السياسي هو المؤسسات السياسية، وأن السياسة الخارجية تتطلب وجود أجهزة – حسب تعبير جيمس روزينو (James Rosenau)[40] – تشارك في إعداد هذه السياسة وتنفيذها في ضوء الخيارات والثوابت والاستراتيجيات التي تتحكم بهذه المؤسسات، فإنه يظهر لنا جلياً علاقة طبيعة النظام السياسي بالسياسة الخارجية سلماً كانت أو حرباً، ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

النظام السياسي (أ)	هو	المؤسسات السياسية (ب)
السياسة الخارجية (ج)	تتطلب	المؤسسات السياسية (ب)

إذاً: أ = ج

أو أن النظام السياسي (أ) له علاقة بالسياسة الخارجية (ج)

وغني عن البيان أن المؤسسات السياسية هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي، وترسم شكله وتحدده؛ فالمؤسسات العسكرية مثلاً إذا كانت هي المؤسسات الحاكمة في دولة ما فإنها تعطي هذه الدولة الصبغة العسكرية، بمعنى أن النظام الحاكم هو نظام عسكري، والمؤسسات الديمقراطية إذا كانت هي الحاكمة، أو يتم تداول السلطة من خلالها فإنها تصبغها بالديمقراطية، أو أن النظام الحاكم هو نظام ديمقراطي، وما يعنينا في بحثنا هذا:

1. النظم السياسية الديمقراطية: نقصد بها بأن المؤسسات السياسية تمارس دورها وفق نظام ديمقراطي.
2. النظم السياسية غير الديمقراطية: ونعني بها الأنظمة السياسية التي تمارس دورها من خلال مؤسسات سياسية تعمل وفق نظام غير ديمقراطي.

ونشير هنا بأن وصفنا دولة ما بأنها ديمقراطية لا يعني أنها جيدة، ودولة ما غير ديمقراطية أنها سيئة، فقد يحدث العكس تماماً؛ كأن تكون دولة ديمقراطية وفق مقياس (J.G) ولكنها تمارس أشد أنواع القمع ضد مواطنيها، وقد تكون دولة أخرى غير ديمقراطية وفق مقياس (J.G) ولكنها توفر درجة عالية من الحرية ونقد الحاكم إلى غير ذلك من المظاهر الديمقراطية، ولكن دون أحزاب سياسية ومجلس نواب مثلاً.

ثالثاً: طبيعة النظام السياسي للدول المتورطة في الحرب (عينة الفحص)

بلغ عدد الحروب التي وقعت خلال فترة الدراسة وفق مفهومنا الإجرائي تسع حروب، وقد سبق وأشرنا كيف تم تحديد هذه الحروب؛ وهي على الترتيب: حرب فلسطين 1948، وحرب السويس 1956، وحرب كشمير، وحرب حزيران/ يونيو 1967، وحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، والحرب القبرصية، وحرب أوجادين، والحرب العراقية ـ الإيرانية 1980 ـ 1988.

وبلغ عدد الدول المتورطة في هذه الحروب 12 دولة هي: إسرائيل ومصر والأردن وسوريا والعراق ولبنان والهند وباكستان وإيران وقبرص وتركيا والصومال.

وبعد أن تمت دراسة المظاهر الديمقراطية في هذه الدول خلال سنوات الحرب (انظر الملحق 4)، وتعريفها في مقياس (J.G)، فقد تبين لنا أنها قد حصلت على الدرجات التالية: 10 درجات، 5 درجات، 4 درجات، درجة واحدة، صفر، انظر الجدول (5).

الجدول (5)

عينة الفحص: حالة الديمقراطية والحرب في الدول المتورطة في الحرب

الدولة	نمط النظام السياسي وفق مقياس (Wesson)	درجة الديمقراطية وفق مقياس (J.G)	عدد الحروب
إسرائيل	ديمقراطية مستقرة	10	4
فرنسا	ديمقراطية مستقرة	10	1
بريطانيا	ديمقراطية مستقرة	10	1
الهند	ديمقراطية غير مستقرة	5	2
قبرص	ديمقراطية غير مستقرة	5	1
لبنان	ديمقراطية مجتزأة	4	1
باكستان	ديمقراطية مجتزأة	4	2
تركيا	ديمقراطية مجتزأة	4	1
الأردن	إخضاع محدود للفرد	1	2
مصر	إخضاع محدود للفرد	1	3
سوريا	إخضاع محدود للفرد	1	3
العراق	حكم مطلق	0	2
أثيوبيا	حكم مطلق	0	2
الصومال	حكم مطلق	0	1

وبالاستعانة بمقياس ويسون (Wesson)، يمكن تصنيف النظم السياسية لهذه الدول كما يلي:

1. ديمقراطية مستقرة، وهي الدول التي حصلت على عشر درجات تقريباً، وتظهر هنا إسرائيل، وقد بينا سابقاً طبيعة الديمقراطية الإسرائيلية.

2. ديمقراطية غير مستقرة، وهي الدول التي حصلت على خمس درجات تقريباً، وتظهر هنا دولتان هما الهند وقبرص.

3. ديمقراطية مجتزأة، وهي الدول التي حصلت على أربع درجات تقريباً، وتظهر هنا ثلاث دول؛ هي لبنان وتركيا وباكستان.

4. دول إخضاع محدود للفرد، وهي الدول التي حصلت على درجة واحدة تقريباً وتظهر هنا أربع دول؛ هي مصر والأردن وإيران وسوريا.

5. حكم مطلق، وهي الدول التي لم تحصل على أي درجة، وتظهر هنا ثلاث دول؛ هي العراق والصومال وأثيوبيا.

ونلاحظ من الجدول (5) أيضاً أن معظم الدول المتورطة في الحرب فيها بعض مظاهر الديمقراطية، وفق مقياس (J.G) المستخدم، بصرف النظر عن درجة الديمقراطية فيها ونمط النظام؛ فهل هذا دليل على أن للديمقراطية علاقة بالحروب التي وقعت في المنطقة؟ هذا ما سنعرفه لاحقاً.

رابعاً: طبيعة النظام السياسي للدول غير المتورطة في الحرب

بلغ عدد الدول غير المتورطة في الحرب خمس عشرة دولة هي: دولة الإمارات العربية المتحدة وأفغانستان وتونس والمملكة العربية السعودية واليمن (اليمن الشمالي واليمن الجنوبي سابقاً) والسودان والمغرب ودولة الكويت ودولة البحرين والجزائر وموريتانيا وليبيا ودولة قطر وسلطنة عُمان.

وبعد أن تمت دراسة المظاهر الديمقراطية لهذه الدول خلال سنوات الحرب (انظر الملحق 4)، واستخدام مقياس (J.G) لمعرفة درجة الديمقراطية، فقد تبين لنا أنها قد حصلت على درجة واحدة فقط أو لم تحصل على شيء تقريباً (انظر الجدول 6).

وبالاستعانة بمقياس ويسون يمكن تصنيف النظم السياسية لهذه الدول كما يلي:

1. حكم مطلق: عشر دول، هي دولة الإمارات العربية المتحدة وأفغانستان ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية والسودان وسلطنة عُمان ودولة قطر وليبيا ودولة الكويت و "اليمن الجنوبي".

2. إخضاع محدود للفرد: خمس دول؛ وهي الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا و "اليمن الشمالي".

ولا يعني هذا بأي حال من الأحوال أن هذه الدول سيئة كما سبق وأشرنا؛ لأنها تظهر غير ديمقراطية وفق مقياس (J.G)، فقد سبق وأوضحنا مثلاً كذبة ديمقراطية إسرائيل على سبيل المثال، وهناك العديد من الدول غير الديمقراطية وفق مقياس (J.G)، ولكنها قد تخدم مواطنيها على نحو قد لا يوجد له نظير في كثير من الدول التي تدَّعي الديمقراطية، وعلى أي حال فإن الحكم المطلق نعني به هنا النظام غير المحدود بفترة زمنية، ولا يكون مراقباً*، أما نظام الإخضاع المحدود، فإنه يخضع لنوع من الرقابة كأن يكون هناك مجلس نيابي مثلاً.

* للمزيد من التفاصيل انظر: سامي ذبيان (وآخرين)، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1990)، ص 211.

الجدول (6)

العينة الضابطة: "حالة الديمقراطية والحرب في الدول غير المتورطة في الحرب"

الدولة*	(Wesson)	J.G	الحرب
دولة الإمارات العربية المتحدة	حكم مطلق	0	صفر
أفغانستان	حكم مطلق	0	صفر
دولة البحرين	حكم مطلق	0	صفر
تونس	إخضاع محدود للفرد	0	صفر
الجزائر	إخضاع محدود للفرد	0	صفر
السعودية	حكم مطلق	0	صفر
سلطنة عُمان	حكم مطلق	0	صفر
دولة قطر	حكم مطلق	0	صفر
الكويت	حكم مطلق	0	صفر
ليبيا	حكم مطلق	0	صفر
المغرب	إخضاع محدود للفرد	1	صفر
السودان	حكم مطلق	0	صفر
موريتانيا	إخضاع محدود للفرد	1	صفر
"اليمن الجنوبي"	إخضاع محدود للفرد	1	صفر
"اليمن الشمالي"	حكم مطلق	0	صفر

ويظهر بوضوح من الجدول (6) أن هذه الدول غير ديمقراطية وفق المقاييس التي استخدمناها هنا، ولكنها في الوقت نفسه لم تتورط في أي حرب من حروب الشرق الأوسط الممثلة في عينة الدراسة، ولعل الملاحظة

* تم حساب درجة الديمقراطية وفق مقياس (J.G.)، ونمط الحكم وفق (Wesson) بالاستناد إلى المراجع الواردة في آخر الدراسة.

الأهم أيضاً أن هذه الدول بصفة عامة أقل ديمقراطية بكثير من الدول المتورطة في الحرب، فهل هذا يعني أن هناك علاقة فعلاً بين عدم توافر بعض مظاهر الديمقراطية وعدم تورطها بالحرب؟ هذا ما سنتحدث عنه تالياً.

خامساً: مناقشة النتائج وتحليلها

ذكرنا سابقاً أن عدد الحروب التي حدثت في الشرق الأوسط خلال فترة الدراسة هي تسع حروب فقط.

ولدى فحص دول الشرق الأوسط المتورطة في الحرب، وغير المتورطة في الحرب، من حيث درجة الديمقراطية، ونمط نظام الحكم وقت حدوث الحرب، فقد تبين لنا ما يلي:

1. أن جميع الدول المتورطة في الحرب توافر فيها بعض مظاهر ديمقراطية وقت الحرب، باستثناء العراق وأثيوبيا والصومال (راجع الجدول 5).
2. أن جميع الدول غير المتورطة في الحرب لم يتوافر بها مظاهر ديمقراطية وقت الحرب، باستثناء المغرب وموريتانيا و"اليمن الجنوبي"، حيث حصل كل منها على درجة واحدة فقط.

وقد تم إعداد جدول الديمقراطية والحرب لدول الشرق الأوسط المتحاربة، والذي تضمن درجة الديمقراطية وطبيعة النظام السياسي لكل دولة وقت الحرب (انظر الجدول 7).

الجدول (7)

الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط في الدول المتورطة في الحرب فقط

السنة/الحرب	الدولة	(J.G)	(Wesson)		(Wesson)	(J.G)	الدولة
1948	إسرائيل	10	ديمقراطية مستقرة	↔	إخضاع محدود للفرد حكم مطلق إخضاع محدود للفرد إخضاع محدود للفرد ديمقراطية مجتزأة	1 0 1 1 4	مصر العراق الأردن سوريا لبنان
1956	إسرائيل فرنسا بريطانيا	10 10 10	ديمقراطية مستقرة ديمقراطية مستقرة ديمقراطية مستقرة	↔	إخضاع محدود للفرد	1	مصر
1965	الهند	5	ديمقراطية غير مستقرة	↔	ديمقراطية مجتزأة	4	الباكستان
1967	إسرائيل	10	ديمقراطية مستقرة	↔	إخضاع محدود للفرد إخضاع محدود للفرد إخضاع محدود للفرد	1 1 1	مصر الأردن سوريا
1971	الهند	5	ديمقراطية غير مستقرة	↔	ديمقراطية مجتزأة	4	الباكستان
1973	إسرائيل	10	ديمقراطية مستقرة	↔	إخضاع محدود للفرد إخضاع محدود للفرد	1 1	مصر سوريا
1974	قبرص	5	ديمقراطية غير مستقرة	↔	ديمقراطية مجتزأة	4	تركيا
1977	الصومال	0	حكم مطلق	↔	حكم مطلق	0	أثيوبيا
1980	العراق	0	حكم مطلق	↔	إخضاع محدود للفرد	1	إيران

تبين لنا بأن الحروب التي وقعت كانت كما يلي:

1. حروب دول ديمقراطية مستقرة ضد دول غير ديمقراطية؛ كالحروب الإسرائيلية - العربية في الأعوام 1948، و1956، 1967، و1973 على اعتبار أن إسرائيل دولة ديمقراطية مستقرة وقت الحرب ضد الأردن ومصر وسوريا والعراق ولبنان، كدول غير ديمقراطية.

2. حروب دول ديمقراطية غير مستقرة ضد دول ديمقراطية مجتزأة كالحرب الهندية - الباكستانية، والحرب التركية - القبرصية، على اعتبار أن الهند وقبرص كانتا وقت الحرب دولاً ديمقراطية غير مستقرة، وأن باكستان وتركيا كانتا دولتين ديمقراطيتين مجتزأتين.

3. حروب دول غير ديمقراطية ضد دول غير ديمقراطية كالحرب الصومالية الأثيوبية، والحرب العراقية - الإيرانية، على اعتبار أن كل هذه الدول لم تكن ديمقراطية وقت الحرب، وهذا ما يوضحه الجدول (8).

الجدول (8)

طبيعة النظام السياسي للدول المتورطة في الحرب، زمن الحرب

دول ديمقراطية مستقرة	ضد	دول غير ديمقراطية
إسرائيل	1948 1956 1967 1973	مصر، سوريا، الأردن، العراق، لبنان
دول ديمقراطية غير مستقرة	**ضد**	**دول ديمقراطية مجتزأة**
الهند	1965 1971	باكستان
قبرص	1974	تركيا
دول غير ديمقراطية	**ضد**	**دول غير ديمقراطية**
الصومال	1977	أثيوبيا
العراق	1980	إيران

ويعني هذا أنه لم تحدث أي حرب في الشرق الأوسط بين دولة ديمقراطية ودولة ديمقراطية أخرى، وبالتالي فإن الحروب التي وقعت كانت لأسباب أخرى ليس لها علاقة بالديمقراطية.

أما بالنسبة إلى الحروب التي وقعت بين بعض الدول التي توافرت فيها بعض مظاهر الديمقراطية؛ كالهند ضد باكستان، وتركيا ضد قبرص، أو إسرائيل ضد الدول العربية، فإن معرفة هذه العلاقة بالحروب التي خاضتها يتطلب الوقوف على الأسباب الحقيقية لكل حرب؛ وذلك كما يلي:

1. حالة الديمقراطية ضد غير الديمقراطية

أو بمعنى آخر علاقة طبيعة النظام السياسي في كل من إسرائيل والأردن ومصر وسوريا والعراق ولبنان، بالحروب التي وقعت خلال فترة الدراسة.

وتبين لنا بعد الرجوع إلى المصادر المختلفة بأنه لا توجد علاقة بين طبيعة النظام السياسي إن كان ديمقراطياً أو غير ذلك في الدول السالفة الذكر، وبين الحروب التي خاضتها؛ فالحروب العربية - الإسرائيلية - على سبيل المثال - اندلعت بسبب الصراع على الحدود كما يذكر دومك[41]، أو بسبب صدمة العرب من إنشاء إسرائيل كما يقول سوسنجر (Soessinger)[42]، وأن الديمقراطية في إسرائيل تخص اليهود فقط، ولا تنطبق على جميع من تعتبرهم مواطنين في دولتها، ونقصد هنا عرب عام 1948. أما بالنسبة إلى حرب السويس عام 1956 فقد نشبت بسبب تأميم مصر الشركة البحرية العالمية لقناة السويس وإخضاعها لسيادتها الوطنية، ورفض مصر للإنذار الذي وجهته كل من بريطانيا وفرنسا في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1956 [43].

2. حالة ديمقراطية غير مستقرة ضد ديمقراطية مجتزأة

تمكن تسمية هذه الحالة بدول نصف ديمقراطية ضد دول ربع ديمقراطية؛ لأن الأولى حصلت على خمس درجات تقريباً وفق مقياس (J.G)، وحصلت الثانية على أربع درجات تقريباً، وهذه الدول هي الهند ضد باكستان، وقبرص ضد تركيا. ولكن الدلائل تشير إلى أن الهند وقت الحرب كانت تحت قانون الطوارئ، وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد على مظهر من مظاهر الديمقراطية كأحد أسباب الحرب[44]، وخاصة أن باكستان التي حصلت على أقل من 5 درجات وفق مقياس (J.G) لا تعتبر ديمقراطية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قبرص وتركيا، فتركيا لم تكن ديمقراطية وفق مقياس (J.G) الذي أعطاها 4 درجات فقط، وتدخلت بسبب الانقلاب العسكري في قبرص، وخشيت أن يؤدي الانقلاب العسكري في الجزيرة إلى إعلان الوحدة مع اليونان، وبخاصة أن نيكوس سامبسون قائد الانقلاب - آنذاك - كان من المتعصبين جداً لوحدة الجزيرة مع اليونان. ومن جانب آخر، أشارت الحكومة التركية إلى أنها تدخلت لحماية القبارصة الأتراك في الجزيرة[45]. أما الصراع بين الهند وباكستان فقد كان صراعاً حدودياً[46]؛ مرة بسبب كشمير، ومرة بسبب انفصال بنجلاديش (انظر الجدول 9).

3. حالة دول غير ديمقراطية ضد دول غير ديمقراطية

مثل حالة الصومال وأثيوبيا عام 1977، والعراق وإيران عام 1980، فقد كانت الحرب الصومالية - الأثيوبية بسبب محاولة الصومال ضم إقليم أوجادين إليها[47]، وكانت الحرب العراقية - الإيرانية بسبب محاولة العراق

ضم شط العرب إليه[48]، ووقت الحرب لم يكن فيها أي مظهر من مظاهر الديمقراطية، وهذا ما يوضحه الجدول (9).

الجدول 9

أسباب الحروب في الشرق الأوسط

الحرب	1948	1956	1965	1967	1971	1973	1974	1977	1980
السبب	إنشاء إسرائيل	تأميم قناة السويس	حدود كشمير	الصراع العربي ـ الإسرائيلي	استقلال بنجلاديش	الصراع العربي ـ الإسرائيلي	عرقي	توحيد	حدودي

المصدر: تم الاعتماد على المصادر و المراجع التي وردت في الهامش رقم (37). ومن:

William Domke, *War and the Changing Global System* (New Haven: Yale University Press, 1988).

الخاتمة

تبين في الدراسة السابقة، وأثناء محاولة اختبار الفرضية: «أن الديمقراطية أو غياب الديمقراطية في دول الشرق الأوسط، قد تكون لها علاقة بالحروب التي وقعت بين هذه الدول خلال الفترة 1945 ـ 1989». ويمكن القول بأنه قد ظهرت النتائج التالية:

1. إن دول الشرق الأوسط على وجه الإجمال دول غير ديمقراطية، وبالتالي فإن:
   - أ. الدول المتورطة في الحرب غير ديمقراطية.
   - ب. الدول غير المتورطة في الحرب غير ديمقراطية.

2. إن الحروب التي وقعت كانت على النحو التالي:
   - أ. نظم ديمقراطية ضد نظم غير ديمقراطية.
   - ب. نظم ديمقراطية غير مستقرة ضد نظم ديمقراطية مجتزأة.
   - جـ. نظم غير ديمقراطية ضد نظم غير ديمقراطية.
3. إن الحروب التي وقعت بين دول فيها بعض المظاهر الديمقراطية لم يكن لمظاهر الديمقراطية في أي منها علاقة بسلوكها تجاه الحرب، بل إن بعض الدول مثل إسرائيل لا يمكن الاعتراف بها على أنها ديمقراطية، وهي تمارس أشد أنواع القمع والتنكيل ومصادرة الأراضي في حق الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، وحتى في حق العرب الذين يحملون جنسيتها.
4. إن الحروب التي وقعت على وجه الإجمال كانت بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي في حروب 1948 و1967 و1973 وتأميم قناة السويس عام 1956، أو لأسباب حدودية؛ كالحرب الهندية ـ الباكستانية عام 1965، والحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1980، أو بسبب استقلال بنجلاديش كالحرب الهندية ـ الباكستانية عام 1971، أو بسبب توحيد إقليم أوجادين عام 1977 كالحرب الصومالية ـ الأثيوبية، أو لأسباب عرقية كالحرب التركية ـ القبرصية عام 1974.

ولقد هدف هذا البحث إلى معرفة ما إذا كانت نتائج اختبار فرضيته توافق الاتجاه الذي يقول بأن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضاً، كما يقول ديكسون على سبيل المثال، أو أنها تطابق الاتجاه الثاني الذي

يقول: بأن نمط أو طبيعة نظام الحكم ليس له علاقة بالحرب، كما يقول دويل، ومن الواضح بأن النتائج قد وافقت الاتجاه الثاني.

وقد تمت دراسة هذا الموضوع عن طريق تحليل أنظمة الحكم لدول الشرق الأوسط باستخدام مقياس (J.G) لمعرفة درجة الديمقراطية، ومقياس (Wesson) لمعرفة نمط الحكم، ووضعت الجداول المناسبة لذلك لإجراء مقارنة بين أنظمة الحكم للدول المتورطة في الحرب، فيما إذا كان لطبيعة النظام وقت الحرب أي علاقة بسلوكه تجاه الحرب.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الباحث إذا كان قد حاول إيجاد علاقة ما بين طبيعة النظام السياسي لدول الشرق الأوسط وسلوكها باتجاه الحرب، أو بمعنى أدق ما بين الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط، فلا يعني أنها كانت محاولة ناجحة إلى حد بعيد.

ولذلك يقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات التي تحلل علاقة الديمقراطية والحرب، ليس على مستوى الشرق الأوسط وحسب، ولكن على مستوى العالم، أو على الأقل إجراء مقارنات بين الديمقراطية والحرب في الشرق، وبين الديمقراطية والحرب في العالم، بغية أن تكون النتائج أكثر دقة، وخاصة أن الدراسات التي ظهرت حتى الآن أكدت أنه لم تحدث حرب بين دولة ديمقراطية ودولة ديمقراطية أخرى.

وفي النهاية يتساءل الباحث: هل ستكون الحروب في الشرق الأوسط مستقبلاً - فيما لو وقعت - للأسباب التقليدية المذكورة سالفاً: الحدود، أو الضم، أو الاستقلال، أو الإثنية، أم سيكون للديمقراطية دور كبير في

توجيه القرارات تجاه السلم في بعض الدول؟ وتؤكد نتائج البحث عدم وجود علاقة بين الحرب والديمقراطية والأنظمة السياسية في دول الشرق الأوسط، ولكن يبقى المجال مفتوحاً لكل الاحتمالات في المجال السياسي.

الملحق (1)
مقياس (.J.G) Jaggers & Gurr (1995)

ترميز السلطة	علامات الديمقراطية	علامات غير الديمقراطية
التنافس على المشاركة السياسية		
تنافسية	③	0
انتقالية	2	0
حزبية	1	0
محدود	0	1
مقموع	0	②
تنظيم المشاركة السياسية		
حزبية / محظور	0	1
محظورة	0	②
التنافس على الجهاز التنفيذي		
انتخابات	②	0
انتقالية	1	0
اختيار	0	②
انفتاحية الجهاز التنفيذي		
انتخابات	①	0
وراثي/ انتخابي	1	0
وراثي/ غير انتخابي	0	①
مغلق	0	1
القيود على رئيس الجهاز التنفيذي		
خاضع	④	0
قيود وسطية (1)	3	0
قيود أساسية	2	0
قيود وسطية (2)	1	0
قيود خفيفة معدلة	0	1
قيود وسطية (3)	0	2
غير خاضع	0	③
المجموع	**10**	**10**

الملحق (2)

مقياس (1995) Wesson

ديمقراطية مستقرة Stable D.	ديمقراطية غير مستـقـرة Insecure	ديمقراطية مجتزأة Partial	إخضاع محدود للفـرد Limited Authority	حكم مطلق Absolutism
إسرائيل	قبرص	لبنان	الجزائر	إثيوبيا
	الهند	تركيا	مصر	الصومال
		باكستان	إيران	أفغانستان
			الأردن	العراق
			موريتانيا	ليبيا
			المغرب	سلطنة عُمان
			"اليمن الشمالي"	قطر
			السودان	السعودية
			سوريا	"اليمن الجنوبي"
			تونس	الإمارات

المصدر: *Democracy: A World Survey*, edited by Robert Wesson, N.Y: Praeger, 1987, pp. xi-xii.

الملحق (3)

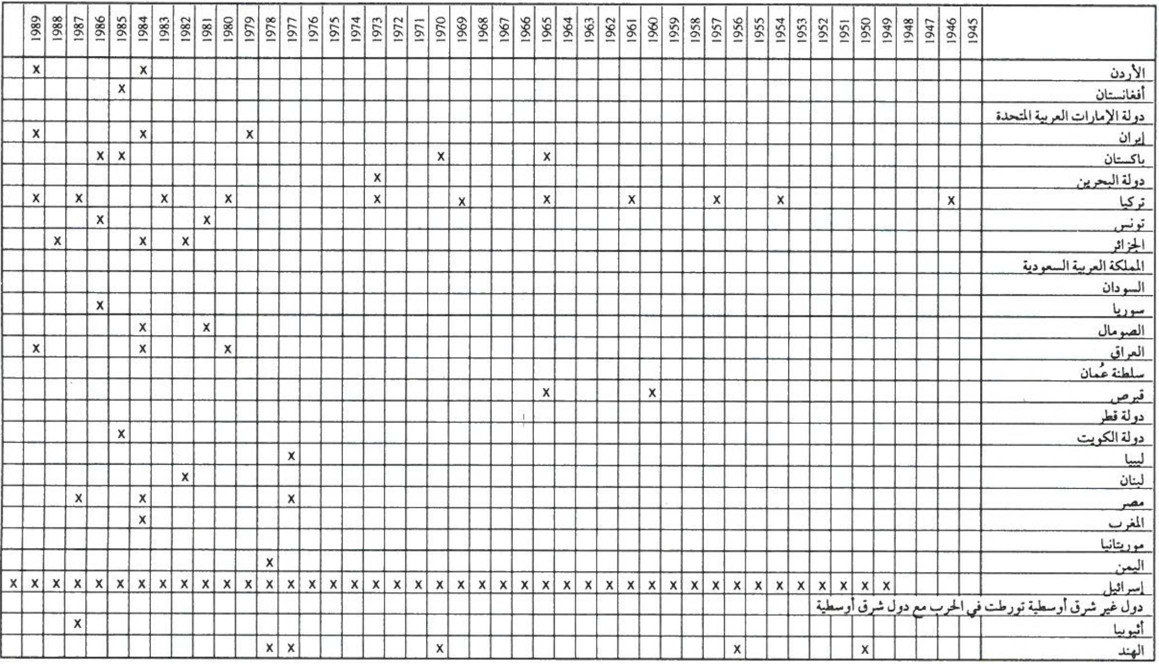
الديمقراطية في الشرق الأوسط وفق مقياس (.J.G)

الـدول المتـورطـة في الحـرب*

	1948		1956		1965		1967		1971		1973		1974		1977		1980		Wesson
	د	غ	د	غ	د	غ	د	غ	د	غ	د	غ	د	غ	د	غ	د	غ	
مصر	∴	8	∴	8	x	x	∴	8	x	x	∴	8	x	x	x	x	x	x	إخضاع محدود للفرد
العراق	∴	8	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	∴	10	
الأردن	∴	8	/	/	/	/	1	8	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	إخضاع محدود للفرد
سوريا	∴	8	/	/	/	/	∴	8	/	/	∴	8	/	/	/	/	/	/	إخضاع محدود للفرد
لبنان	4	3	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	ديمقراطية مجتزأة
تركيا	x	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1	3	/	/	/	/	ديمقراطية مجتزأة
الهند	/	/	/	/	5	6	x	x	5	6	/	/	/	/	/	/	/	/	ديمقراطية غير مستقرة
باكستان	/	/	/	/	5	6	x	x	5	6	/	/	/	/	/	/	/	/	ديمقراطية مجتزأة
قبرص	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	∴	10	/	/	/	/	ديمقراطية غير مستقرة
الصومال	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1	7	/	/	حكم مطلق
إيران	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	∴	10	حكم مطلق
إسرائيل	6	2	10	2	x	x	10	2	x	x	10	2	x	x	x	x	x	x	ديمقراطية مستقرة
الـدول غيـر المتـورطـة في الحـرب																			
موريتانيا	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	إخضاع محدود للفرد
المغرب	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	إخضاع محدود للفرد
ليبيا	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	حكم مطلق
الكويت	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	حكم مطلق
قطر	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	حكم مطلق
عُمان	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	حكم مطلق
السودان	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	إخضاع محدود للفرد
السعودية	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	حكم مطلق
الجزائر	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	إخضاع محدود للفرد
تونس	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	إخضاع محدود للفرد
البحرين	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	1	9	–	10	–	10	1	9	حكم مطلق
أفغانستان	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	حكم مطلق
الإمارات	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	حكم مطلق
"اليمن الجنوبي"	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	حكم مطلق
"اليمن الشمالي"	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	–	10	إخضاع محدود للفرد

* د = ديمقراطية ـ غ = غياب الديمقراطية.

الملحق (4)
مظاهر الديمقراطية في الشرق الأوسط



	1945	1946	1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	
الأردن																																								x					x	
أفغانستان																																									x					
دولة الإمارات العربية المتحدة																																														
إيران																																			x					x					x	
باكستان																					x					x															x	x				
دولة البحرين																													x																	
تركيا		x								x			x				x				x				x				x							x			x				x		x	
تونس																																					x					x				
الجزائر																																						x		x				x		
المملكة العربية السعودية																																														
السودان																																														
سوريا																																										x				
الصومال																																					x			x						
العراق																																				x				x					x	
سلطنة عُمان																																														
قبرص																x					x																									
دولة قطر																																														
دولة الكويت																																									x					
ليبيا																																	x													
لبنان																																						x								
مصر																																	x							x			x			
المغرب																																								x						
موريتانيا																																														
اليمن																																		x												
إسرائيل					x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
دول غير شرق أوسطية تورطت في الحرب مع دول شرق أوسطية																																														
أثيوبيا																																											x			
الهند						x						x														x							x	x												

الملحق (5)
رسم بياني يمثل الديمقراطية في دول الشرق الأوسط

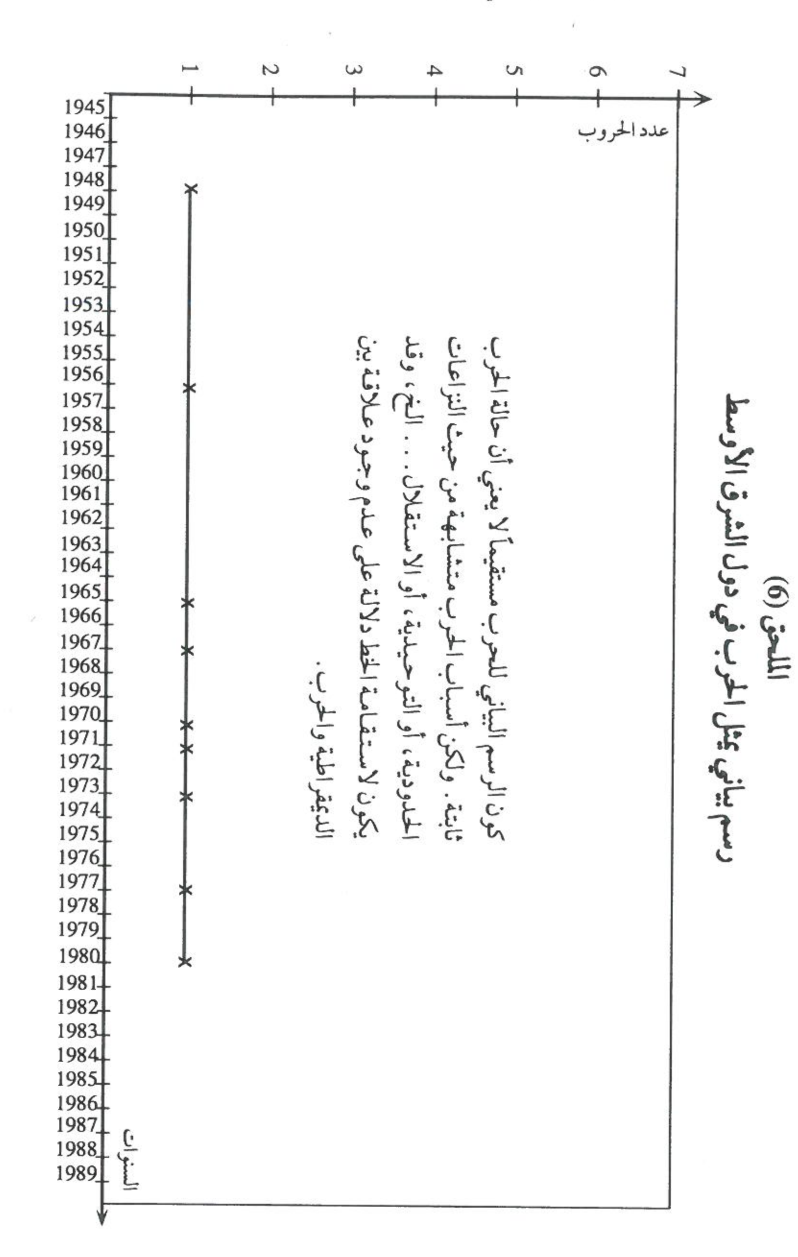
الديمقراطية

السنة

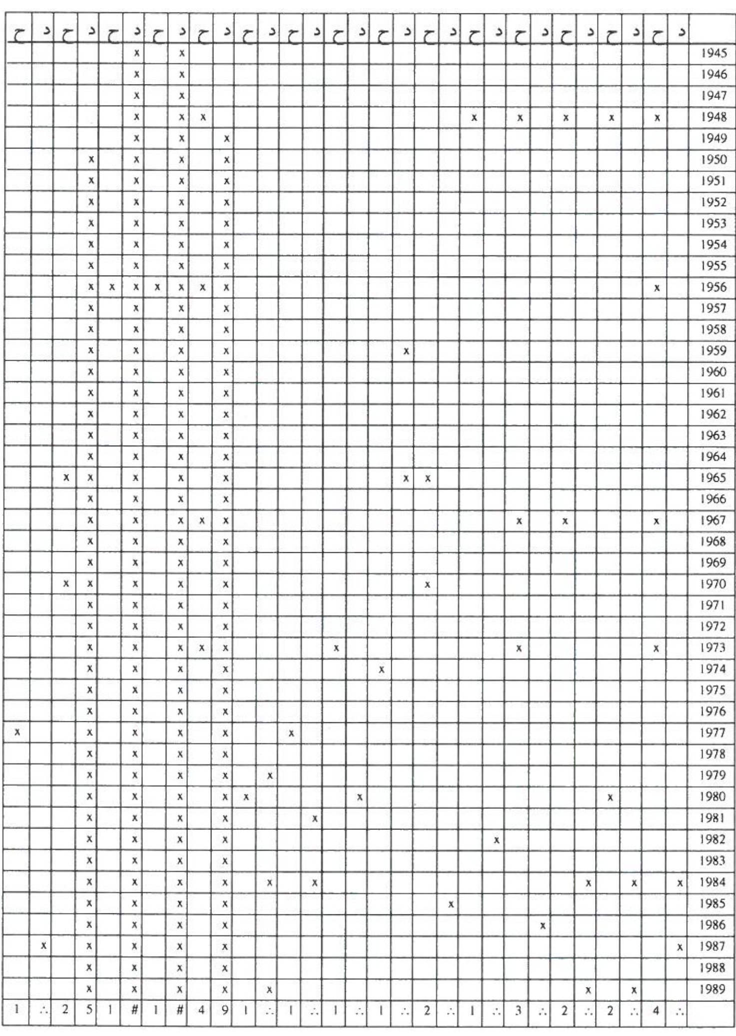
الملحق (6)

رسم بياني يمثل الحرب في دول الشرق الأوسط

كون الرسم البياني للحرب مستقيماً لا يعني أن حالة الحرب ثابتة. ولكن أسباب الحرب متشابهة من حيث النزاعات الحدودية، أو التوحيدية، أو الاستقلال... الخ، وقد يكون لاستقامة الخط دلالة على عدم وجود علاقة بين الديمقراطية والحرب.



الملحق (7)



	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح	د	ح
1945																							x		x					
1946																							x		x					
1947																							x		x					
1948		x		x		x		x		x												x	x		x					
1949																					x		x		x					
1950																					x		x		x		x			
1951																					x		x		x		x			
1952																					x		x		x		x			
1953																					x		x		x		x			
1954																					x		x		x		x			
1955																					x		x		x		x			
1956		x																			x	x	x	x	x	x	x			
1957																					x		x		x		x			
1958																					x		x		x		x			
1959													x								x		x		x		x			
1960																					x		x		x		x			
1961																					x		x		x		x			
1962																					x		x		x		x			
1963																					x		x		x		x			
1964																					x		x		x		x			
1965												x	x								x		x		x		x	x		
1966																					x		x		x		x			
1967		x				x		x													x	x	x		x		x			
1968																					x		x		x		x			
1969																					x		x		x		x			
1970												x									x		x		x		x	x		
1971																					x		x		x		x			
1972																					x		x		x		x			
1973		x						x								x					x	x	x		x		x			
1974														x							x		x		x		x			
1975																					x		x		x		x			
1976																					x		x		x		x			
1977																		x			x		x		x		x			x
1978																					x		x		x		x			
1979																			x		x		x		x		x			
1980				x											x					x	x		x		x		x			
1981																	x				x		x		x		x			
1982									x												x		x		x		x			
1983																					x		x		x		x			
1984	x		x		x												x		x		x		x		x		x			
1985											x										x		x		x		x			
1986							x														x		x		x		x			
1987	x																				x		x		x		x		x	
1988																					x		x		x		x			
1989			x		x														x		x		x		x		x			
	∴	4	∴	2	∴	2	∴	3	∴	1	∴	2	∴	1	∴	1	∴	1	∴	1	9	4	#	1	#	1	5	2	∴	1

* د = ديمقراطية ح = حرب.

الهوامش

1. انظر:

William Domke, *War and the Changing Global System* (New Haven: Yale University Press, 1988), 60-62.

2. المرجع السابق، ص 65.

3. انظر:

J.G. Soessinger, *Why Nations Go to War,* 5th. ed. (NY: Martin's Press, 1990), 184.

4. انظر: Domke, op. cit., 65-66.

5. انظر: Soessinger, op.cit., 184.

6. انظر: Domke, op. cit., 84.

7. انظر:

D. Shin, "The Third Wave of Democratization," *World Politics*, vol. 47, no. 1, (1994): 136.

انظر أيضاً:

صمويل هنتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993).

8. جيمس لي ري، «الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط»، سلسلة **«دراسات استراتيجية»**، العدد 1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995): 19.

9. انظر حاشية بحث (Schweller) حيث وردت فيها الدراسات المنشورة المتعلقة بموضوع الديمقراطية والحرب، ولم أستعرض هنا - طبعاً - سوى الدراسات التي تمكنت من الحصول عليها. انظر أيضاً:

Joanne Gowa, "Democratic States and International Disputes," *International Organization*, vol. 49, no. 3, (1995): 11-512.

10 . جاستون بوتول (وآخرون)، ترجمة أحمد عبدالكريم، **الحروب والحضارات**، (دمشق: دار طلاس، 1984)، 10 .

11 . انظر:

Randall Schweller, "Domestic Structure and Preventive War," *World Politics*, vol. 44, no. 2, (1992): 238.

12 . انظر: Joanne Gowa, op. cit., 513 .

13 . المرجع السابق، ص 53 .

14 . Randall Schweller, op. cit., 239 .

15 . المرجع السابق، ص 235 ـ 269 .

16 . انظر:

Arie Kacowicz, "Explaining Zones of Peace as Satisfied Power," *Journal of Peace Research*, vol. 32, no. 3, (1995): 265-276.

17 . انظر: Joanne Gowa, op. cit., 265-276 .

18 . انظر:

Keith Jaggers and Ted Robert Gurr, "Tracking Democracy's Third Wave with Polity III Data," *Journal of Peace Research*, vol. 32, no. 4, (1995): 469-482.

19 . صمويل هنتنجتون، مرجع سابق.

20 . William Domke, op. cit., 183-188 .

21 . أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديمقراطية** (القاهرة: دار الشروق، 1991)، 245 .

22 . صمويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 5، نقلاً عن:

Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy*, 2nd. ed (NY: Harper, 1947), 269.

23 . محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرران)، **موسوعة العلوم السياسية** (الكويت: جامعة الكويت، 1993 / 1994)، 389 .

24 . انظر: Keith Jaggers, op. cit., 471 .

انظر أيضاً:

Robert Wesson (ed.), *Democracy: A Worldwide Survey* (NY: Praeger, 1987), viii-ix.

25 . آلان تورين، ترجمة حسن قبيسي، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأقلية أم ضمانات الأكثرية؟** (بيروت: دار الساقي، 1995)، 39 .

انظر أيضاً: آلان تورين، «ماذا تعني الديمقراطية؟» **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 128 (1991): 15 ـ 24 .

26 . انظر:

R. Alfonsin, "The Transition to Democracy in the Third World," *Third World Quarterly*, vol. 8, no. 1 (1986): 48.

27 . جاك ووديز، ترجمة عبدالحميد عبدالله، **الجيوش والسياسة** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، 25 .

28 . محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، 389 ـ 390 .

29 . انظر:

C.V. Clausewitz, *On War*, edited & translated by M. Howard & P. Paret, (NJ: Princeton Unviersity Press, 1976), 57.

30 . انظر:

Edward Mansfield, "Distribution of Wars," *World Politics*, vol. 41, no. 1 (1988): 21-23.

31 . انظر :

Nils Peter Gleditsch, "Major Wars", *Journal of Conflict Resolution*, vol. 39, no. 3 (1995): 586.

32 . انظر : Edward Mansfield, op. cit., 23 .

33 . للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المراجع الأصلية، وهي :

J. Singer and M. Small, *The Wages of War, 1816-1965* (NY: Wiley, 1972), and *Resort to Arms: International and Civil Wars 1816-1980*, (Beverly Hills: Sage, 1982).

34 . جلال معوض، «الشرق الأوسط، الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة»، **الباحث العربي**، العدد 80، (1994) : 141ـ 142 .

35 . انظر :

Michael Cartis, *Middle East Readers* (New Brunswick: Transition Book, 1986), iiiv.

36 . انظر :

Middle East Review, 1995, 20th. ed., (London: Kogan, Page Limited, 1994).

وانظر أيضاً :

Middle East & North Africa, 39th ed. (London: Europa Publications, 1993).

37 . لمعرفة هل دول الشرق الأوسط ديمقراطية أم غير ديمقراطية فقد تم استخدام المراجع التالية :

Middle East Review, Ibid; *Middle East & North Africa*, op. cit.; Brian Hunter, *Statesman's Year book 1994-1995*, 131st ed. (London: Macmillan, 1994); *The Europe Year Book 1988 World Survey* (London: Europa Publications, 1988); "Democracy in the Arab World", *Middle East Re-*

port, no. 174, (1992); Diamond, Lazer & others (ed.), *Democracy in Asia* (New Delhi: Vista Publications, 1989); Jean Baechter *Democracy: An Analytical Survey* (Paris: UNESCO Publishing, 1995); S. Hajjar, *Middle East from Transition to Development* (Leiden: E.J. Brill, 1985); Wesson Rebort, op. cit.; D. Shin, op. cit.; Larbi Sadik, "Progress & Retrogression of Arab Democratization," *Journal of Arabic, Islam, Middle Eastern Studies*, no. 1 (1995): 81, 84; Elie Kedourie, *Democracy and Arab Political Culture*, (London: Frank Cass, 1994).

ومن المراجع باللغة العربية التي ساعدت على معرفة مظاهر الديمقراطية في الشرق الأوسط :

موسوعة السياسة، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990) . **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت : جامعة الكويت، 1994) . كازار علي، «الديمقراطية في البلاد الإسلامية، حالة تركيا في المنظور المقارن»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 128 (1991) : 129ـ 141؛ س . د . موني، «أنماط الديمقراطية في جنوب آسيا»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 128 (1991) : 116ـ 127 . صمويل هنتنجتون، مرجع سابق . يان فالدبلن، ترجمة وميض نظمي، «أثيوبيا 1974ـ 1977 من القوة المعادية للإقطاع إلى تثبيت البرجوازية»، **دراسات عربية**، العدد 20 (1986) . مطلق العتيبي، **ملخص التاريخ الإسلامي** (الدمام : المؤلف، د . ت) .

38 . محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث** (الإسكندرية : المركز الجامعي الحديث، 1983)، 149 .

39 . انظر :

G. Almond and J. Coleman (eds), *the Politics of Developing Areas* (NJ: Princeton University Press, 1960).

نقلاً عن **موسوعة العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص 518ـ 519، انظر أيضاً : محمد نصر مهنا، مرجع سابق، 149 .

40 . الحسان بوقنطار، **العلاقات الدولية** (الدار البيضاء: دار توبقال، 1985)، 63 .

41 . انظر: Domke, op. cit., 65 .

42 . انظر: Soessinger, op. cit., 184 .

43 . ربيع ومقلد، مرجع سابق، 643 ـ 644 .

44 . س . د . موني، مرجع سابق، 126 ـ 127 .

45 . كازار علي، مرجع سابق، 110 ـ 111، وكذلك: Domke, op. cit., 84 .

46 . س . د . موني، مرجع سابق، 125، وكذلك: Domke, op. cit., 65 .

47 . جاك ماريل نزواتكو، «أفريقيا والديمقراطية»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 128 (1990): 129 ـ 140، انظر أيضاً: Domke, op. cit., 65 .

48 . المرجع السابق، 65 ـ 66 .

المصادر والمراجع

الموسوعات والقواميس:

1 . **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990) .

2 . ذبيان، سامي (وآخرون) . **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1990) .

3 . ربيع، محمد محمود، وإسماعيل صبري مقلد (محرران) . **موسوعة العلوم السياسية** (الكويت: جامعة الكويت، 1993 / 1994) .

الكتب باللغة العربية:

1 . بوتول، جاستون (وآخرون) . ترجمة أحمد عبدالكريم . **الحروب والحضارات** (دمشق: دار طلاس، 1984) .

2 . بوقنطار، الحسان . **العلاقات الدولية** (الدار البيضاء: دار توبقال، 1985) .

3 . تورين، آلان . ترجمة حسن قبيسي . **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟** (بيروت: دار الساقي، 1995) .

4 . حمدي، عبدالرحمن . **الفساد السياسي في أفريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993) .

5 . العتيبي، مطلق . **ملخص التاريخ الإسلامي** (الدمام: المؤلف، د.ت) .

6 . مهنا، محمد نصر . **النظرية السياسية والعالم الثالث** (الإسكندرية: المركز الجامعي الحديث، 1983) .

7 . هنتنجتون، صمويل . **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في القرن العشرين** (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993) .

8 . هويدي، أمين . **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديمقراطية** (القاهرة: دار الشروق، 1991) .

9 . ووديز، جاك . ترجمة عبدالحميد عبدالله . **الجيوش والسياسة** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982) .

الدوريات:

1. تورين، آلان. «ماذا تعني الديمقراطية»؟ **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 128 (1991): 15 ـ 24.
2. شوبان، شارام. «النزاعات الدولية في العالم الثالث»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 127 (1991): 147 ـ 160.
3. فالدبلن، يان. ترجمة وميض نظمي. «أثيوبيا 1974 ـ 1977 من القوة المعادية للإقطاع إلى تثبيت البرجوازية»، **دراسات عربية**، العدد 20 (1986).
4. كازار، علي. «الديمقراطية في البلاد الإسلامية: حالة تركيا في المنظور المقارن»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 128 (1991): 99 ـ 116.
5. لي ري، جيمس. «الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط»، سلسلة "**دراسات استراتيجية**"، العدد 1، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995.
6. ماريل نزواتكو، جاك. «أفريقيا والديمقراطية»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 128 (1991): 129 ـ 141.
7. معوض، جلال. «الشرق الأوسط، الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة»، **الباحث العربي**، العدد 80 (1994).
8. موني، س. د. «أنماط الديمقراطية في جنوب آسيا»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 128 (1991): 116 ـ 127.

الكتب باللغة الأجنبية

1. *Chronicle of the 20th Century* (London: Longman, 1988).
2. *Encyclopaedia of World History*, 5th ed. Boston: Houghton Miefiia Co., 1968.
3. *Europa Year Book, 1988, World Survey*, (London: Europa Publications, 1988).
4. *Middle East & North Africa*, 39th ed. (London: Europa Publications, 1993).
5. *Middle East Review,* 1995, 20th ed. (London: Kogan, 1994).
6. Almond, G. & J. Coleman (ed.) *the Politics of Developing Areas* (NJ: Princeton University Press, 1960).
7. Baechler, Jean. *Democracy: An Analytical Survey* (Paris: UNESCO Publishing, 1995).
8. Cartis, Michael. *Middle East Readers* (New Brunswick: Transition Book, 1986).
9. Clausewitz, C.V. *On War*, edited & translated by M. Howard & P. Paret, (NJ: Princeton Unviersity Press, 1976).
10. Diamond, Lazer & others (ed.). *Democracy in Asia* (New Delhi: Vista Publications, 1989).
11. Domke, William. *War and Changing Global System* (New Haven: Yale University Press, 1989).
12. Hajjar, S., *Middle East from Transition to Development* (Leiden: E. J. Brill, 1985).

13. Hunter, Brian (ed.). *Statesman's Year Book* (Volumes) (London: Macmillan, all years).

14. Kedourie, Eli. *Democracy and Arab Political Culture* (London: Frank Cass, 1994).

15. Schumpeter, Joseph. *Capitalism, Socialism and Democracy*, 2nd. ed (NY: Harper, 1947).

16. Singer, J. and M. Small. *The Wages of War, 1816-1965* (NY: Wiley, 1972).

17. Singer, J. and M. Small. *Resort to Arms: International and Civil Wars 1816-1980* (Beverly Hills: Sage, 1982).

18. Soessinger, J. G. *Why Nations Go to War,* 5th. ed. (NY: Martins Press, 1990).

19. Wesson, R. (ed.). *Democracy: A World Survey* (NY: Praeger, 1987).

المقالات باللغة الأجنبية

1. "Democracy in the Arab World," *Middle East Report*, no. 174, 1992.

2. Alfonsin, R., "The Transition to Democracy in the Third World," *Third World Quarterly*, vol. 8, no. 1, 1986.

3. Gleditsch, Nils Petter, "Major Wars? A Brief Comment on Muller," *Journal of Conflict Resolution*. vol. 39, no. 3, 1995.

4. Gowa, Joanne, "Democratic States and International Disputes," *International Organization*, vol 49, no. 3, 1995.

5. Jagger, Keith and Ted Robert Gurr. "Tracking Democracy's Third Wave with Polity III Data," *Journal of Peace Research*, vol. 32, no. 4, 1995.

6. Kacowicz, Arie, "Explaining Zones of Peace as Satisfied Power," *Journal of Peace Research*, vol. 32, no. 3, 1995.

7. Mansfield, Edward, "The Distribution of Wars Overtime," *World Politics*, vol. 41, no. 1, 1988.

8. Sadik, Larbi, "Progress and Retrogression of Arab Democratization," *Journal of Arab, Islamic & Middle Eastern Studies*, no. 1, 1995.

9. Schweller, Randall, "Democratic Structure and Preventive Wars," *World Politics*, vol. 44, no. 2, 1992.

10. Shin, D. "The Third Wave of Democratization," *World Politics*, vol. 47, no. 1, 1994.

نبذة عن المؤلف

صالح محمود القاسم: حاصل على ماجستير في العلاقات الدولية، وهو عضو الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، ورابطة الكتاب الأردنيين، نشر عدداً من الدراسات والمقالات في المجلات العربية والصحف المحلية الأردنية، ويعمل حالياً في مكتبة جامعة اليرموك في إربد.